

Distr.: General
21 September 2015
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢)
و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا

يشرفني أن أحيل طيه، بالنيابة عن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين
٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، ووفقاً للفقرة ٤٢ من قرار
مجلس الأمن ٢١٨٢ (٢٠١٤)، تقرير وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة
في حالات الطوارئ عن إيصال المساعدات الإنسانية في الصومال وعن أي عوائق تعترض
إيصال تلك المساعدات (انظر المرفق).

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة والتقرير
وإصدارهما كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) رافائيل داريو راميريز كارينيو

رئيس

لجنة مجلس الأمن المنشأة

عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩)

بشأن الصومال وإريتريا



مرفق

رسالة مؤرخة ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ

يشرفني أن أحيل إليكم، وفقاً للفقرة ٤٢ من قرار مجلس الأمن ٢١٨٢ (٢٠١٤)، التقرير المطلوب عن إيصال المساعدات الإنسانية في الصومال وعن أي عوائق تعترض إيصال تلك المساعدات.

وتود هيئات العمل الإنساني العاملة في الصومال أن تفيدها بأنها أبقيت، على غرار ما فعلت في التقارير التسعة السابقة، على تعريفها لمصطلح "الشريك المنفذ" عملاً بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٩١٦ (٢٠١٠)، على النحو التالي:

"الشريك المنفذ" - منظمة غير حكومية أو منظمة مجتمعية خضعت للتحقق الواجب لإثبات نواياها الحسنة من جانب إحدى وكالات الأمم المتحدة أو منظمة غير حكومية أخرى. وهي تقدم تقاريرها، عندما يُطلب منها ذلك، إلى المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية بشأن تدابير التخفيف. ويتسم الشركاء المنفذون بالخاصيتين التاليتين:

- (أ) تكون المنظمة جزءاً من عملية النداء الموحد للصومال (أو عملية الصندوق الإنساني المشترك)؛ و/أو
- (ب) تكون المنظمة ممثلة في "مصفوفة الاستفهام الثلاثي" لإحدى المجموعات (من يفعل ماذا وأين).

وإنني على استعداد للإجابة على كل ما قد ترغبون في طرحه من أسئلة عن مضمون التقرير أو تقديم مزيد من الإيضاحات بشأن الحالة الإنسانية في الصومال.

(توقيع) ستيفن أوبراين

وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق

الإغاثة في حالات الطوارئ

تقرير وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ

مقدمة

١ - هذا التقرير هو التقرير الأول الذي يقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ٢١٨٢ (٢٠١٤)، أي القرار اللاحق للقرارات ٢١١١ (٢٠١٣) و ٢٠٦٠ (٢٠١٢) و ١٩٧٢ (٢٠١١) و ١٩١٦ (٢٠١٠)، التي حدد فيها المجلس مطلب الإبلاغ، وهو التقرير العاشر من مجموع التقارير المقدمة عملاً بتلك القرارات. وقد طلب المجلس، في الفقرة ٤٢ من القرار ٢١٨٢ (٢٠١٤)، إلى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ أن يقدم إليه تقريراً مستكملاً بحلول ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ عن إيصال المساعدات الإنسانية في الصومال وعن أي عوائق تعترض إيصال المساعدات الإنسانية في الصومال، بدعم من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية التي لها مركز المراقب لدى الجمعية العامة التي تقدم المساعدات الإنسانية في الصومال.

٢ - ويغطي هذا التقرير الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وهو يركز أساساً على إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين الموجودين في المناطق الواقعة تحت سيطرة أو نفوذ حركة الشباب التي أدرجتها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا في قائمة الجزاءات في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠ عملاً بأحكام الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨).

٣ - ويتضمن هذا التقرير، على غرار التقارير التسعة السابقة (S/2010/372، و S/2010/580، و S/2011/11/125، و S/2011/694، و S/2012/546، و S/2012/856، و S/2013/415، و S/2014/177، و S/2014/655)، موجزاً عن المعوقات التي تعترض إيصال المساعدات الإنسانية وآثارها على العمليات، وتدابير التخفيف المتخذة لمعالجة مسائل تسييس المساعدات الإنسانية وإساءة استخدامها واختلاسها. ويستند التقرير إلى المعلومات التي جمعت بالتشاور مع المنظمات الإنسانية ذات الصلة العاملة في الصومال وإلى المعلومات المستمدة من وحدة إدارة المخاطر التابعة لمكتب منسق الأمم المتحدة المقيم للصومال.

الحالة الإنسانية

٤ - ما زالت الأزمة الإنسانية في الصومال من بين أعقد حالات الطوارئ وأطولها أمداً في العالم. فهناك قرابة ٣,١ ملايين شخص في الصومال يحتاجون إلى دعم ينقذ الحياة ودعم لكسب الرزق. فوفقاً لتقييم للأمن الغذائي والتغذية بعد موسم أمطار غو أجزته وحدة

تحليل الأمن الغذائي والتغذية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة زاد عدد الأشخاص الذين يواجهون أزمة أو حالة طوارئ غذائية بنسبة قدرها ١٧ في المائة، مقارنة بستة أشهر مضت، بحيث ارتفع عددهم من ٧٣١ ٠٠٠ إلى ٨٥٥ ٠٠٠، بينما ظل عدد من يواجهون أزمة غذائية ٢,٣ مليون شخص. ويمثل المشردون داخليا أكثر من الثلثين، أو ٦٨ في المائة، من الأشخاص الذين يواجهون أزمة وحالة طوارئ. ويعاني قرابة ٢١٥ ٠٠٠ طفل من سوء التغذية الحاد، يتعرض ٤٠ ٠٠٠ منهم لخطر الموت دون أن يتلقوا مساعدة علاجية وتغذوية. وقد تبين أن المعدلات العامة لسوء التغذية الحاد أعلى باستمرار من عتبة حالات الطوارئ التي تبلغ ١٥ في المائة في مستوطنات المشردين داخليا.

٥ - ووفقا لبيانات نظام إدارة المياه والأراضي في الصومال التابع لمنظمة الأغذية والزراعة بدأ موسم "غو" المطير الرئيسي في عام ٢٠١٥ في حينه ولكنه انتهى مبكرا في أيار/مايو. وأدت الأمطار أيضا إلى حدوث فيضانات محلية في أجزاء من منطقتي شيبلي الوسطى ومدوق، مما تسبب في نزوح مؤقت لما يقدر بـ ١٧ ٠٠٠ شخص فضلا عن تدمير ممتلكات وحقول زراعية. وتتوقع أيضا وحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية حدوث تدهور قصير الأجل في حالة الأمن الغذائي نتيجة لكون الإنتاج الزراعي أقل من المتوسط، وقلة هطول الأمطار في بعض المناطق الرعوية والزراعية - الرعوية، وتوقف التجارة في معظم المناطق المتضررة بالنزاع، واستمرار التشريد. وإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تؤدي ظاهرة النينيو إلى هطول أمطار غزيرة وأن تتسبب في حدوث فيضانات على امتداد نهري جوبا وشيبلي، وفيضانات خاطفة في أجزاء من جلجدود ومدوق ونوغال في بونتلاندي، وحالات جفاف في أجزاء من صوماليلاندي. ومن المرجح أن يؤدي هذا إلى المرض، وفقدان المحاصيل والممتلكات، وحدث تدهور في حالتَي الأمن الغذائي والتغذية. ولكن من المتوقع أن تتحسن أوضاع الأمن الغذائي في المناطق التي يعتمد فيها كسب الرزق على الماشية وذلك نتيجة لحدوث تحسُن في حجم قطعان الماشية، وزيادة توافر الألبان، ووجود أسعار مواتية للماشية.

٦ - وبينما يظل أكثر من ١,١ مليون صومالي في حالة تشرد مستمرة منذ مدة طويلة، أدت الهجمات العسكرية التي شنت في ١٧ تموز/يوليه إلى عمليات تشريد جديدة في مناطق بنجوب ووسط الصومال. ونزح حتى الآن قرابة ٤٢ ٠٠٠ شخص من مناطق داخل باكول وباي وجلجدود وغيدو وهيران وشيبلي السفلى، وانتقل معظمهم إلى مناطق أكثر أمانا داخل نفس المناطق وإلى مناطق في جوبا الوسطى وإلى مقديشو، وإلى دولو آدو في إثيوبيا. ويعيش كثيرون من المشردين داخليا في أوضاع بشعة في مستوطنات مكتظة ولا يحصلون إلا بدرجة محدودة على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية المناسبة،

مما يعرضهم لخطر الإصابة بالمرض خطرا شديدا. ويعاني المشردون داخليا أيضا من استمرار عمليات الإجلاء القسري لهم، بحيث تم إجلاء أكثر من ٩٦ ٠٠٠ شخص في الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، قد تزداد الأزمة تفاقمًا بتدفق العائدين الصوماليين واللاجئين اليمنيين نتيجة للنزاع في اليمن. فبحلول منتصف آب/أغسطس كان أكثر من ٢٨ ٠٠٠ شخص ممن لاذوا بالفرار من اليمن قد وصلوا إلى الصومال، وأكثر من ٩٠ في المائة منهم صوماليون. وهذا التدفق يؤدي إلى تفاقم المسألة الأكبر القائمة منذ أمد طويل وهي عودة وإعادة توطين المشردين داخليا في الصومال واللاجئين الصوماليين في البلدان المجاورة. وخلال المرحلة التجريبية التي امتدت سبعة أشهر من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إلى أوائل آب/أغسطس ٢٠١٥ استطاع ما يقرب من ٢ ٦٠٠ لاجئ صومالي أن يعودوا إلى الصومال من كينيا، بمساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عمليات إعادة توطينهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. وهذا يتماشى مع الاتفاق الثلاثي الذي وُقِّع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بين الصومال وكينيا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دعما لعودة اللاجئين الطوعية.

٧ - وما زالت الأوضاع الصحية مدعاة للقلق، لاستمرار تهديد الإسهال المائي الحاد والحصبة لحياة الصوماليين. فقد أُبلغ عن حوالي ٣ ٣٠٠ حالة حصبة مشتبه فيها هذا العام حتى الآن، بينما سُجل حوالي ٤ ٠٠٠ حالة إسهال مائي حاد وكوليرا، كان ٨٥ في المائة منها لدى أطفال دون سن الخامسة. وحتى منتصف آب/أغسطس ٢٠١٥، ونتيجة لجهود متضافرة ومنسقة جيداً بذلتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية للتصدي لنفس الفيروس، لم يُبلغ عن أي حالات جديدة للإصابة بشلل الأطفال في العام الماضي. ولكن هذا لا يستبعد ظهور شلل الأطفال من جديد، وما زالت مخاطر العدوى به باقية. ومن اللازم تعزيز عمليات التطعيم لكبح تفشي الحصبة الحالي وللقضاء تماما على شلل الأطفال وذلك من أجل زيادة التغطية بالتطعيم المنخفضة بشدة التي لا تتجاوز ٣٠ في المائة. وقد تؤدي ظاهرة النينو المتنبأ بها، والتي من المتوقع أن تتسبب في هطول الأمطار بغزارة في جميع أنحاء شرق أفريقيا، إلى زيادة حدوث حالات إصابة بالمalaria والإسهال وأمراض أخرى، وهي أمراض تُعتبر حالات الإصابة بها مرتفعة أصلا، وذلك نتيجة لاضطرار الناس للجوء إلى مصادر للمياه غير مأمونة. ومن الممكن أن يؤدي الفيضان المحتمل، لا سيما على طول نهر جوبا وشبيلي، إلى زيادة تفاقم الأزمة الإنسانية في البلد، من خلال التسبب في عملية نزوح كبيرة للسكان، وفقدان للأرواح، وزيادة الأخطار التي تهدد الحماية وحقوق الإنسان، وحدث توقف في الخدمات الاجتماعية الأساسية وانخفاض إمكانية الحصول

عليها، وتدمير سُبل كسب الرزق والمأوى، وانعدام الأمن الغذائي، وزيادة سوء التغذية، وتلوث البيئة، وإعاقة إيصال المساعدات الإنسانية.

الحالة الأمنية

٨ - ما زالت الحالة الأمنية غير المستقرة تجعل عملية إيصال المساعدات الإنسانية إلى مَنْ يحتاجون إليها محفوفة بأخطار شديدة. وفي خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير كانت بنادير (مقديشو) وباكول وجليجود وشيبلي السفلى وأجزاء من شيبلي الوسطى هي المناطق الأكثر تضرراً بالنزاع. وشملت الحوادث عمليات عسكرية، وأعمالاً قتالية نشطة، ونزاعات بين العشائر، وقلاقل أهلية، وأشكالا أخرى من العنف ضد المدنيين. فقد واصلت حركة الشباب شُنَّ هجمات معقدة باستخدام أجهزة متفجرة وقنابل يدوية مرتجلة وتفجيرات انتحارية استهدفت المدنيين والموظفين الحكوميين العاملين في الفنادق والمؤسسات العامة، لا سيما في مقديشو. وما زالت مخاطر التعرض للعنف العشوائي مرتفعة وتؤثر على بيئة العمليات. ففي ٢٦ تموز/يوليه، انفجرت شاحنة محملة بالمتفجرات خارج فندق الجزيرة بالاس، فقتلت ١٥ شخصا، من بينهم متعاقدان من طرف ثالث مع الأمم المتحدة، وأصاب عديدين غيرهم. وقد تسبب الانفجار في إلحاق أضرار هيكلية بالفندق وبالمباني المجاورة له، ومن بينها المجمع المشترك للأمم المتحدة في مقديشو وثلاثة مجتمعات تابعة لمنظمات غير حكومية.

٩ - وفي الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠١٥ أضر أكثر من ٨٠ حادثاً أمنياً على المنظمات الإنسانية. وبعض المؤشرات البالغة الأهمية، من قبيل أعداد العاملين في مجال تقديم المعونة الذين يُقتلون أو يصابون، لم تتحسن عن عام ٢٠١٤، إذ قُتل ١٠ من العاملين في المجال الإنساني وأصيب ١٧ أثناء الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠١٥. وما زالت عمليات اعتقال العاملين في المجال الإنساني وخطفهم لفترة وجيزة متكررة أيضاً؛ بحيث اعتُقل ٣٣ شخصاً منهم على الأقل واحتُطف ثمانية. وبالمقارنة، في عام ٢٠١٤، أدى ٧٥ حادثاً من حوادث العنف إلى وفاة ١٠ أشخاص وخطف واعتقال ٢٢ موظفاً. وكان الهجوم على مركبة تابعة للأمم المتحدة في غاروي في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، الذي قُتل فيه خمسة أشخاص وأصيب خمسة من موظفي الأمم المتحدة بجراح، بمثابة تغيير في قواعد اللعبة بالنسبة لعمليات الأمم المتحدة في الصومال. فاستجابة لذلك الهجوم، تعيد الأمم المتحدة تقييم طرائق عملها وانتهت مؤخراً من استعراض مدى الأهمية الحيوية لبرامجها. ورغم عدم تسجيل عمليات اختطاف طلباً للفدية في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ طلبت حركة الشباب، خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥، فدية عن ثلاثة من العاملين في المجال الإنساني كانوا قد

اختطفوا في نيسان/أبريل في منطقة غيدو. ولم يُطلق سراح الثلاثة إلا بعد شهرين، وفي أعقاب مفاوضات مستفيضة على مستوى المجتمع المحلي.

الاستجابة للاحتياجات الإنسانية، والمعوقات التي تعترض إيصال المساعدات الإنسانية، وآثارها على العمليات

١٠ - ما زال إيصال المعونة بالغ الصعوبة في الصومال، لا سيما المناطق الواقعة تحت سيطرة حركة الشباب. وما زال إيصال المساعدات يحدث من خلال شركاء محليين في هذه المناطق، وذلك لعدم قدرة الوكالات على العمل بشكل مباشر. والمكاسب من حيث الأراضي التي تحققت من خلال العمل العسكري من جانب قوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لم تُترجم إلى إمكانية الوصول إلى طرق مأمونة يمكن التنبؤ بها، رغم طلب مجلس الأمن في قراره ٢١٨٢ (٢٠١٤) و ٢٢٣٢ (٢٠١٥) أن تمنح بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي أولوية قصوى لتأمين طرق الإمداد الرئيسية باعتبار ذلك أمراً أساسياً لتحسين الحالة الإنسانية في أشد المناطق تضرراً. فحواجز الطرق ونقاط التفتيش في جنوب ووسط الصومال التي تديرها عناصر عسكرية ما زالت تعوق بشدة إيصال المعونة. وما زال الطريقان الرئيسيان اللذان توجد فيهما حواجز هما طريق بيليت وين - بولو بورتو - مقديشو وطريق مقديشو - بايدوا - دولو. وقد أدت الهجمات العسكرية المستمرة منذ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى زيادة تفاقم العوائق. ويُقال إن حركة الشباب ما زالت باقية في ضواحي مناطق تم استرجاعها، مثلما حدث في الهجمات العسكرية التي شنت في عام ٢٠١٤، مما يؤدي إلى مخاوف من احتمال محاصرة البلدات التي تم استرجاعها. ويُبلغ عن زيادة وجود حركة الشباب على الطرق التي تربط بين بلدي ديسور وبايدوا (منطقة باي)، وكذلك بين أوفورو وباردهيري (منطقة غيدو). وتعوق عناصر وفصائل أخرى الانتقال على الطرق أيضاً. ومعوقات الوصول إلى الطرق هذه تؤدي إلى زيادة تكاليف العمليات التي تقوم بها الوكالات الإنسانية لإيصال الأغذية إلى البلدات المتضررة. وهي تؤدي أيضاً إلى زيادة الأسعار التجارية للأغذية لأن التجار ينقلون التكلفة المرتفعة لعملهم في مناطق غير آمنة إلى المستهلكين، مما يجعل من الصعب على المعرضين للخطر أن يحصلوا على الغذاء. فعلى سبيل المثال، في آذار/مارس ٢٠١٥، أبلغ الشركاء في العمل الإنساني عن حدوث زيادة في أسعار الأغذية في سيل باردي، بمنطقة باكول، نتيجة لوجود ما يصل إلى ١٢ نقطة تفتيش غير قانونية على طريق الإمداد الرئيسي الذي يربط سيل باردي ببيليت وين في منطقة هيران. وقد ذُكر أن نقاط التفتيش كانت تديرها قوات محلية وميليشيات متحالفة موالية للحكومة أو كانت تديرها حركة الشباب، وكانت تفرض رسماً

يعادل في المتوسط ٠,٨٥ دولاراً على كل حوال من الأغذية من التجار المحليين في كل نقطة تفتيش، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار في أسواق سيل باردي. وإضافة إلى ذلك، ظلت عمليات سد الطرق تتسبب في توقف سُبل رزق المجتمعات المحلية، مما جعلها معتمدة على المساعدات الإنسانية وأكثر عرضة لسوء التغذية ولانعدام الأمن الغذائي. ووفقاً لوحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية، أدت عمليات الحصار إلى حدوث تدهور في حالة الأمن الغذائي اقتربت به زيادة ثلاثية مقلقة في سوء التغذية الحاد الشديد في منطقة هودور في باكول. وقد تضاعفت تقريباً معدلات سوء التغذية الحاد خلال الفترة من حزيران/يونيه إلى تموز/يوليه بحيث بلغت مستويات حرجة جداً (٢٣,٧ في المائة) مقارنة بالمستويات الحرجة (١٦,٤ في المائة) التي سُجلت في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وفي الوقت نفسه أُبلغ أيضاً عن مستويات حرجة جداً من سوء التغذية الحاد المرتبط بوجود حواجز على الطرق في بولو بورتو، بمنطقة هيران، التي ما زال من الممكن الوصول إليها بطريق الجو.

١١ - وتواصل حركة الشباب وغيرها من الجماعات المسلحة محاولاتها الرامية إلى السيطرة على إيصال المعونة. وما زال إيصال المعونة محفوفاً بالمخاطر، بحيث يتكرر حدوث أعمال شغب وشن هجمات مسلحة من جانب عناصر متعددة أثناء عمليات توزيع المساعدات، وفي مواقع تنفيذ العمليات. ففي تموز/يوليه أُطلق مسلحون من المجتمع المحلي النار على عمال بناء كانوا يقومون ببناء أماكن إيواء دائمة ممولة من الصندوق الإنساني المشترك من أجل ١١٠ أسر من المشردين داخلياً في مستوطنة المدينة المنورة من أجل المشردين في غالكايبو، بمنطقة مدوق. وفي تموز/يوليه قام أفراد يشتبه في أنهم من حركة الشباب بمهاجمة وإصابة أحد الموظفين الدوليين التابعين لمنظمة غير حكومية في دوبلي، بمنطقة جوبا السفلى. وعلاوة على ذلك، في آذار/مارس هاجمت قوات موالية للحكومة موقعا لتوزيع المعونة الإنسانية أثناء قيام منظمة غير حكومية محلية شريكة بتوزيع مواد الإغاثة على المشردين داخلياً في بايدوا (منطقة باي) ثم انصرفت بشاحنات محملة بمواد الإغاثة. وقامت المنظمات الإنسانية، في أعقاب هذا الحادث، بالتوسع في أنشطة الدعوة التي تقوم بها الموجهة إلى السلطات الحكومية بشأن أدوارها ومسؤولياتها بخصوص احترام وحماية العاملين في المجال الإنساني والأصول والعمليات المتعلقة بعملهم وبخصوص توفير الحماية للمدنيين، ومن بينهم المشردون داخلياً. ولا تقتصر التهديدات الأمنية على المنظمات الإنسانية بل تمتد إلى المجتمعات المحلية المتضررة التي تتعرض لعمليات تخويف وتهديدات تتصاعد أحياناً بحيث تصبح أعمال عنف تهدف إلى إكراه أعضاء تلك المنظمات على عدم قبول المساعدات الإنسانية. وكثيراً ما تُحجر التهديدات الموجهة إلى المجتمعات المحلية الإنسانية على تأجيل تنفيذ مشروع إلى أن تتلقى ضمانات أمنية لموظفيها وللمجتمع المحلي الذي يحصل على المساعدة. فعلى سبيل المثال، اضطر الهلال الأحمر

التركي إلى تأجيل عمليات توزيع المعونة الغذائية في سيل بور بمنطقة جلودود، من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ إلى شباط/فبراير ٢٠١٥، في أعقاب تهديدات حركة الشباب للمستفيدين المقصودين.

١٢ - وفي أعقاب هجوم حركة الشباب على جامعة غاريسا في كينيا في ٢ نيسان/أبريل، أغلقت السلطات الكينية حدود مانديرا، التي كانت طريقاً بديلاً رئيسياً للوصول إلى جنوب الصومال. ومع أن نقل البضائع والتنقلات عبر الحدود قد استؤنف منذ ذلك الحين، واجهت المنظمات غير الحكومية العاملة في الصومال صعوبات في الحصول على تصاريح لنقل الإمدادات الإنسانية الأساسية من أجل البرامج التي يجري تنفيذها في جنوب ووسط الصومال. وقد رُفضت طلبات الحصول على تصاريح التي قدمتها معظم المنظمات غير الحكومية، مما تسبب في نفاذ المخزونات في برامج عديدة. وكان تأثير النقص محسوساً في منطقة غيدو أكثر من غيرها، لأن المنظمة غير الحكومية التي تعتبر الشريك الأساسي كانت غير قادرة على مواصلة دعم ٤ مستشفيات في بيليت هاوا وغابرهاري ودولو و لوقوق. فعلى مدى فترة ثلاثة أشهر، لم تتمكن تلك المنظمة غير الحكومية من نقل ١٢,٥ طناً مترياً من مواد تنظيف المستشفيات و ٣٠ طناً مترياً من اللوازم الطبية والإمدادات التغذوية التي تُستخدم في العلاج الشهري لأكثر من ٦٠٠٠ مريض و ١٥٠٠ علاج لمدة ثلاثة أشهر. وقد أذنت الجهات المانحة لتلك اللوازم للمنظمة غير الحكومية بأن تنقل اللوازم بطريق الجو، بعد فشل جهود الدعوة الواسعة النطاق. وقد حدث هذا بعد انقضاء ثلاثة أشهر، أدى خلالها الافتقار إلى اللوازم الطبية إلى الاضطرار إلى إغلاق مستشفى مالكاربي، وهو المرفق الصحي الوحيد في خمس قرى خارج بيليت هاوا، بمنطقة غيدو. وقد بلغت تكلفة النقل الجوي للوازم ثلاثة أمثال ما كانت المنظمة غير الحكومية ستدفعه لو كانت قد نقلت اللوازم بطريق البر، وهذه التكلفة لا يمكن تحملها باستمرار.

١٣ - والعوائق البيروقراطية التي تتخذ شكل فرض ضرائب تعسفية من جانب سلطات محلية وحكومية شتى أخذت تتزايد وما زالت تؤخر البرمجة وتعطلها. ويُلاحظ هذا أساساً في بونتلاند والمنطقتين الجنوبية والوسطى، حيث يبدأ اتخاذ تدابير تنظيمية من أجل المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية الأخرى. وأثر تلك العوائق على المنظمات غير الحكومية الشريكة أكبر من أثرها على نظرائها التابعين للأمم المتحدة. وقد سجلت الأوساط العاملة في المجال الإنساني، طيلة عام ٢٠١٤، ٧٦ حالة تأخير، كان ٧١ في المائة منها مرتبطاً بالعوائق البيروقراطية، وكان ٢٩ في المائة تدخلات مباشرة في طرائق تنفيذ العمليات. فخلال الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠١٥ سجلت المنظمات الإنسانية أكثر من ٤٠ حادثاً

تضمنت مطالبات تسجيل متعددة من جانب السلطات المحلية والعناصر المسلحة غير الحكومية من بينها دفع رسوم تسجيل في حدود ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ دولار كل مرة، وفرض ضرائب تعسفية، وتدخلات في طرائق تنفيذ العمليات. وتواصل المنظمات الإنسانية دعوة حكومة الصومال الاتحادية إلى تبسيط وتسريع عمليات إنشاء أطر تنظيمية ثابتة وتمكينية من أجل المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية.

١٤ - وما زال يوجد نقص كبير في تمويل الاستجابة الإنسانية. فحتى منتصف آب/أغسطس كان التمويل للنداء الذي وجه من أجل الصومال في عام ٢٠١٥ يمثل ٣٣ في المائة فقط من المبلغ المطلوب، بحيث ترك ذلك فجوة في التمويل بلغت ٥٨٢ مليون دولار. وفي تموز/يوليه قدم ستيفن أوبراين منحة للصومال ناقصة التمويل قدرها ٢٠ مليون دولار من الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ. وستستخدم أموال هذه المنحة في الأغراض التالية: توفير الخدمات الأساسية لمعالجة سوء التغذية الحاد لدى المشردين داخليا والمجتمعات المحلية المضيفة لهم في بايدوا ودوبلي ودولو وغالكايو وغاروي؛ وكفالة بيئة حامية من خلال تقديم المساعدة المنقذة للحياة للمجتمعات المحلية في المناطق التي لا تحصل على خدمات كافية وتلك المتضررة بالفيضانات والإجلاء القسري والهجوم العسكري. وطلب منسق الشؤون الإنسانية أيضا منحة استجابة سريعة من الصندوق لدعم العائدين الصوماليين واللاجئين الذين لادوا بالفرار من اليمن. وستكفل تلك المنحة بالاحتياجات الفورية لعدد من اللاجئين والعائدين يقدر بما يبلغ ١٠٠٠٠ شخص خلال الأشهر الثلاثة القادمة. وستتضمن الأنشطة تعزيز الاستجابة المنقذة للحياة في موانئ الدخول، ومراكز الاستقبال، وتوفير مجموعة عناصر مساعدة إسمية للعائدين واللاجئين.

١٥ - وعلى الرغم من البيئة البالغة الصعوبة التي تنفذ فيها العمليات، ومن النقص الشديد في التمويل، واصلت المنظمات الإنسانية تقديم المساعدة إلى من يحتاجون إليها. ووجد الشركاء في العمل الإنساني حلولاً لتسليم المساعدة الغذائية، من قبيل التوصل إلى اتفاقات مع المجتمعات المحلية على تأمين مؤقت للطرق والشركاء المنفذين المحليين وعمليات النقل الجوي إلى المناطق المعزولة. وحتى منتصف عام ٢٠١٥ كان هناك قرابة ٦٥٨٠٠٠ صومالي، أي أكثر من ٢٣ في المائة، من المستفيدين المستهدفين، قد تلقوا مساعدة ووفرت لهم الحماية من خلال تدخلات شتى من بينها أنشطة لدعم سبل كسب الرزق من قبيل النقد مقابل العمل، والغذاء مقابل العمل، فضلا عن التدريب. وهذا يشمل ٣٣١٠٠٠ شخص تلقوا مساعدات غذائية و ١٤٠٠٠٠ شخص تلقوا مدخلات موسمية من أجل سبل الرزق. وفي الوقت ذاته، عالج الشركاء في مجموعة التغذية قرابة ١١٦٣٠٠ من الأطفال دون سن الخامسة الذين

يعانون من سوء التغذية. وأُتيح لعدد من الأشخاص يقدر بما يبلغ ٤٢١ ٠٠٠ الحصول على مياه مأمونة وحصل ٨٩ ٠٠٠ شخص على خدمات مرافق الصرف الصحي. وإضافة إلى ذلك، حصل ٥٥٥ ٢٧٠ صوماليا على الخدمات الأساسية الصحية واستفاد أكثر من ٤ ملايين طفل على نطاق البلد من حملات منسقة جيدة للتطعيم ضد شلل الأطفال، وكانت نتيجة ذلك هي عدم الإبلاغ عن أي حالة إصابة بشلل الأطفال في العام الماضي. وأتاح الشركاء في مجال التعليم لعدد من التلاميذ يقدر بما يبلغ ٤٤ ٠٠٠ الحصول على التعليم؛ وحصل قرابة ٦٠ ٠٠٠ من المشردين على مجموعات عناصر المساعدة الخاصة بحالات الطوارئ وعلى مواد للأسر المعيشية، من بينها ملاءات بلاستيكية وبطانيات ومرتبات، ووفّر مكان إيواء مؤقت لنحو ١١ ٠٠٠ شخص. ونفذ الشركاء أنشطة حماية لصالح ١٥ ٦٠٠ شخص، منها تقديم الدعم الطبي والنفسي الاجتماعي والقانوني للناجيات من العنف الجنساني، ومساعدة للأطفال المنفصلين عن ذويهم وغير المصحوبين في مجالات تحديد الهوية والتوثيق والتتبع ولم الشمل، والتوعية بمخاطر الألغام، وحياسة سندات ملكية فردية للأسر المعيشية للمشردين داخليا، بينما أعيد إدماج أكثر من ٤٤٠ طفلا كانوا مرتبطين سابقا بجماعات مسلحة.

تدابير التخفيف من المخاطر

١٦ - عززت المنظمات الإنسانية الجهود الرامية إلى تحديد وكشف مخاطر تحويل وجهة المعونة، وتقييم قدرة الشركاء المنفذين وتتبع البرامج باستخدام أدوات أقوى للإبلاغ والمراجعة لكفالة تنفيذ البرامج الحيوية المنقذة للحياة.

١٧ - وقدمت وحدة إدارة المخاطر في الصومال بالأمم المتحدة الدعم لمنظومة الأمم المتحدة بإسداء المشورة بشأن إدارة المخاطر، والتدريب على إدارة المخاطر، وتقديم خدمات الرصد، وتقييم المخاطر للشركاء المحتملين والحاليين. وتتضمن تقييمات المخاطر توصيات مصممة خصيصا لمساعدة الوكالات على معالجة المخاطر المحددة أو التخفيف منها، ومن تلك المخاطر الوكيل المؤتمن، والغش، والمخاطر المتعلقة بالبرامج والتهامة والسمعة. وتواصل الوحدة تقديم الدعم، من خلال فريق الرصد التابع لها، إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية على النحو المطلوب. وقامت الوحدة بإنشاء وتحديث قاعدة بيانات نظامها لإدارة المعلومات عن المتعاقدين، للتمكين من تبادل المعلومات ذات الصلة بالعقود والمخاطر بين وكالات الأمم المتحدة. وتوجد في قاعدة بيانات نظام إدارة المعلومات عن المتعاقدين المعلومات التي تساهم بها الوحدة و ١٤ وكالة من وكالات الأمم المتحدة عن أكثر من ٢ ٠٠٠ من المتعاقدين والموردين للأمم المتحدة في الصومال. وتتجاوز قيمة العقود المسجلة في النظام

٦٨٨, ٣ بلايين دولار. وتشمل تحديثات النظام إدراج الكيانات الخاضعة لجزاءات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على القائمة، وتحديثات دورية لقائمة البنك الدولي الخاصة بالاستبعاد وقائمة الإلتربول للأشخاص المطلوب القبض عليهم (المتعلقة بالصومال). وأضيف إلى النظام، حسب وعند الحاجة، الأفراد والمنظمات المحددون في تقارير فريق الرصد في الصومال وإريتريا.

١٨ - وتبادل الفريق العامل المعني بالمخاطر في الصومال التابع للأمم المتحدة، الذي ترأسه وحدة إدارة المخاطر، المعلومات عن الشركاء الذين يمثلون مخاطر شديدة وتعاون في السعي إلى اتباع نهج مشتركة لإدارة التحديات. ووضع الفريق معيار جمع الحد الأدنى من المعلومات عن الشركاء، الذي أقره فريق الأمم المتحدة القطري. والهدف من هذا المعيار هو تحقيق الاتساق في جمع المعلومات عن الشركاء لصالح جميع وكالات الأمم المتحدة في الصومال.

١٩ - ونشرت وحدة إدارة المخاطر أيضا دورة دراسية على الإنترنت، هي مقدمة لإدارة المخاطر، متاحة لجميع موظفي الأمم المتحدة في الصومال ومن المقرر نشرها لأوساط الجهات المانحة والعاملين في الحكومة وفي المنظمات غير الحكومية الأوسع نطاقا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وتقدم هذه الدورة مقدمة لعمليات إدارة المخاطر، تستند إلى معيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ٣١٠٠٠ الخاص بإدارة المخاطر، وذلك من أجل بناء المعرفة والوعي بشأن إدارة المخاطر في أوساط العاملين في مجال تقديم المعونة في الصومال. وزادت الأمم المتحدة من أنشطتها مع منظمات غير حكومية دولية متعددة، من خلال إسداء المشورة وتقديم التعليقات على عمليات مراعاة العناية الواجبة من جانب تلك الكيانات.

٢٠ - وفي أوائل هذا العام بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تنفيذ المبادئ التوجيهية العالمية الجديدة للأموال المجمعة على أساس قطري. وتسلط المبادئ التوجيهية الضوء على الدور المحوري الذي تؤديه الأموال المجمعة، بما في ذلك الصندوق المشترك للعمل الإنساني، في تعزيز الفعالية الميدانية من خلال تمويل العمل الإنساني على أساس يمكن التنبؤ به ومناسب التوقيت وقائم على الاحتياجات. وهو يتضمن إطاراً للمساءلة وطرائق تنفيذ العمليات، يوفر مجموعة أدوات لإدارة المخاطر من أجل التصدي للمخاطر التي قد تعرقل قدرة الصندوق على تحقيق هدفه. واستخدم الصندوق لتوجيه عملية اختيار المشاريع الأولى ذات المخصصات المعيارية في عام ٢٠١٥، وذلك تقيدا بالمبادئ التوجيهية، ووفقا للممارسة المتبعة في الصندوق المشترك للعمل الإنساني، ومستويات المخاطر المتعلقة بالشركاء المنفذين المستندة إلى درجات مستمدة من تقييمات قدرات الشركاء، وتقارير المراجعات، وعمليات رصد

ومعلومات من مصادر خارجية ذات مصداقية. وآليات المساءلة والأداء في إطار المبادئ التوجيهية للأموال المجمعة على أساس قطري ستساعد كذلك، عند تنفيذها تماماً، على كشف المخاطر والتخفيف منها، لا سيما فيما يتعلق بتحويل وجهة الأموال.

٢١ - ولئن كانت آليات الرصد المحسنة قد ساعدت على كشف المخاطر، فإن استرجاع الأموال المختلسة والتماس العدالة فيما يتعلق بالنشاط الإجرامي هما تحديان كبيران آخران يعمل الشركاء بهمة على التصدي لهما.

أثر الفقرات ٢١ إلى ٢٤ من القرار ٢١١١ (٢٠١٣)

٢٢ - تنص الفقرة ٤١ من القرار ٢١٨٢ (٢٠١٤) على ألا تنطبق، حتى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الالتزامات المفروضة على الدول الأعضاء في الفقرة ٣ من القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨) على دفع الأموال وغيرها من الأصول أو الموارد الاقتصادية اللازمة لكفالة إيصال المساعدة الإنسانية اللازمة على وجه السرعة في الصومال في الوقت المناسب. ولئن كانت المنظمات التي شملتها الدراسة الاستقصائية التي أجريت خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير لم تعلق صراحة على أثر الفقرات ٤٠ إلى ٤٤ من القرار ٢١٨٢ (٢٠١٤) على قدرتها على تنفيذ البرامج، فإن عدم تجديد الإعفاء الإنساني من شأنه أن يسفر عن تأخرات في إيصال المساعدات الإنسانية في المناطق التي تسيطر عليها جماعات مسلحة غير حكومية.

خاتمة

٢٣ - لقد أصبحت الصومال، بعد أكثر من عقد من عقود من أعمال العنف وعدم الاستقرار السياسي، تمضي على مسار إيجابي بإجراء تحسينات في المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية والقيام بأنشطة مع الشركاء الدوليين. ولكن هذا الاتجاه المشجع يحدث في ظل أوضاع إنسانية وأمنية مزعزعة ووسط أوجه هشاشة مزمنة، ناجمة عن استمرار انعدام الأمن ومستويات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالغة الانخفاض. فما زال الشركاء في العمل الإنساني يعملون رغم وجود تحديات كبيرة من حيث الوصول والأمن، وما زالوا بحاجة إلى تمويل يتسم بالمرونة وحسن التوقيت لكي يساعدوا ٣ ملايين صومالي مساعدة فعالة. وما زال إيصال المساعدة أمراً باهظ التكلفة وغير قابل للاستدامة. ولذا تلزم إمكانية الوصول إلى الطرق لتمكين الشركاء في العمل الإنساني من إيصال المساعدات المنقذة للحياة ومن أجل سبل رزق الناس. وما برحت المنظمات التي تقدم المعونة تدعو بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى تعزيز تنفيذ ولايتها المتمثلة في تيسير إيصال المساعدات الإنسانية، لا سيما فيما يتعلق بتأمين الطرق لتمكين الشركاء في العمل الإنساني من تلبية الاحتياجات العاجلة

تماشياً مع الفقرة ٢٩ من القرار ٢١٨٢ (٢٠١٤) والمبادئ التوجيهية المدنية والعسكرية المحددة الخاصة بالصومال التي وقعتها الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٢٤ - وقد بُذلت أيضاً جهود متضافرة في الأشهر الستة الأخيرة لإيصال المساعدات الإنسانية من خلال تعزيز نظم الرصد وتبسيط استراتيجيات ومنهجيات التخفيف من المخاطر التي تتبعها المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة والجهات المانحة. وبدأت تلك المبادرة من خلال الفريق العامل المتعدد الأطراف المعني بالمخاطر، الذي يجتمع بانتظام في إطاره ممثلو الأمم المتحدة والجهات المانحة والبنك الدولي وممثلون عن المنظمات غير الحكومية لمناقشة نُهج مشتركة فيما يتعلق بتحديات إدارة المخاطر، والمبادئ التوجيهية وغيرها من المبادئ التي نشرتها الأمم المتحدة مؤخراً بشأن الإبلاغ عن الغش، والتي تُرجمت إلى اللغة الصومالية وسوف يجري إطلاع المنظمات غير الحكومية الموجودة في الصومال عليها. وقد زادت عمليات كشف إساءة استغلال المعونة، وهذه الزيادة تشير إلى تحسُّن الرصد وإدارة المخاطر.

٢٥ - وفي ضوء ما هو مذكور أعلاه، يدعو وكيل الأمين العام ومنسق شؤون الإغاثة في حالات الطوارئ مجلس الأمن إلى تجديد الإعفاء الإنساني المنصوص عليه في الفقرة ٤١ من القرار ٢١٨٢ (٢٠١٤).